

فن التعامل مع الجنايات

دليل عالمي من التحقيق إلى الحكم

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي
في القانون – الخبير الدولي والفقير والمؤلف
القانوني

اهداء

إلى روح والديّ الطاهرة، داعياً الله أن يرحمهما
ويدخلهما فسيح جناته دون حساب

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية،
نبح الجمال الذي جمع بين نيل مصر وجبال
الأوراس

والى كل ضابط واجه جريمة قتل ولم يفقد إنسانيته، وكل نيابة حققت في اتجار بشري دون أن تنكسر، وكل قاضٍ حكم بالإعدام وبكى

هذا الكتاب ليس دراسة نظرية، بل مشروع حياة.

ليس للقراءة فقط، بل للتطبيق في أقسى الظروف.

فليس المهم أن تعرف ما هي الجناية، بل أن تعرف كيف تتعامل معها دون أن تفقد روحك.

الجناية ليست مجرد فعل إجرامي، بل اختبار وجودي لضمير رجل القانون.

ففيها يُختبر:

- هل ستلتزم بالإجراءات رغم الضغوط؟

- هل ستبحث عن الحقيقة رغم الظلام؟

- هل ستُصنف الضحية دون أن تظلم المتهم؟

في هذا الدليل، لن أشرح لك "ما هو القتل العمد"، بل سأعلمك "كيف تحقق فيه دون أن تقتل براءة".

ولن أقول "ما هو الاتجار بالبشر"، بل "كيف تنقذ ضحية دون أن تكشف هويتها".

كل فصل يحتوي على:

- حالة واقعية من دولة مختلفة،

- نموذج عملي جاهز للاستخدام،

- تحليل قانوني مقارن،

- تمرين تطبيقي يُحاكي الواقع.

لأن الخطأ في الجنايات لا يُهدر حقاً، بل قد يُهدر حياة.

الفصل الأول

الفرق بين الجناية والجنحة في الأنظمة المقارنة

التعريف القانوني:

- في مصر: الجناية عقوبتها الإعدام أو المؤبد (مادة 10 قانون العقوبات).

- في فرنسا: الجناية (Crime) عقوبتها أكثر من 10 سنوات.

- في أمريكا: الجناية (Felony) عقوبتها أكثر من

سنة.

التحليل الأكاديمي:

الفرق ليس شكلياً، بل جوهرياً:

- في الإجراءات: الجنايات تتطلب تحقيقاً أولياً.

- في الاختصاص: الجنايات تُنظر أمام محكمة الجنايات.

- في الحبس الاحتياطي: يُسمح به في الجنايات دون شروط صارمة.

الحالة الواقعية:

قضية "اختفاء فتاة المعادي 2024" — صُنِّفت خطأً كـ "جنحة"، فتأخر الكشف عن الجريمة 6 أشهر.

التمرين التطبيقي:

حدد نوع الجريمة في الحالة التالية:

شخص قتل آخر أثناء سرقة.

الإجابة: جناية قتل عمد مقترن بسرقة (عقوبتها الإعدام).

النموذج العملي:

طلب الإحالة إلى محكمة الجنايات:

"بناءً على المادة 25 من قانون الإجراءات الجنائية، وأدلة التحقيق التي تشير إلى جناية قتل عمد، أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات المختصة".

الفصل الثاني

الاختصاص الدولي في الجنايات العابرة

المبادئ الثلاثة:

1. مكان ارتكاب الجريمة (locus delicti).
2. جنسية المتهم (nationality principle).
3. مكان الضرر (protective principle).

التحليل الأكاديمي:

في الجرائم الرقمية، يصبح "مكان الضرر" هو المعيار الأهم، كما قررت محكمة النقض المصرية في قضية "اختراق البنك الأهلي 2024".

الحالة الواقعية:

شبكة اتجار بشري عبر 7 دول (مصر، ليبيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، أمريكا، البرازيل).

تم تفكيكها عبر "مذكرة تفاهم ثلاثية" بين مصر والجزائر ونيجيريا 2025.

التمرين التطبيقي:

أين تُحاكم جريمة قتل ارتكبتها مصري في باريس ضد أمريكي؟

الإجابة: في فرنسا (مكان الجريمة)، مع إمكانية محاكمته في أمريكا (مكان الضرر) أو مصر (جنسية الجاني).

النموذج العملي:

طلب تعاون قضائي دولي:

"نطلب من سيادتكم تجميد الحسابات البنكية للمتهم، وتسليم الأدلة الرقمية، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000".

الفصل الثالث

الحبس الاحتياطي في الجنايات: الضمانات والمخاطر

الشروط القانونية (المادة 201 إجراءات جنائية مصرية):

1. أن تكون الجريمة جنائية.
2. أن تكون الأدلة كافية.
3. أن يكون هناك خشية من الهروب أو التأثير.

التحليل الأكاديمي:

الحبس الاحتياطي ليس عقوبة، بل إجراء تحقيقي.

لكن إساءة استخدامه تُنتج "سجون ظل" تهدم الثقة في العدالة.

الحالة الواقعية:

قضية "الضابط المتهم بقتل زوجته 2023" —
حُبس 18 شهراً ثم بُرِّئ.

حصل على تعويض 2 مليون جنيه عن الحبس التعسفي.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز حبس متهم في جناية سرقة مسلحة
إذا كان له محل إقامة ثابت؟

الإجابة: نعم، لأن الجريمة جناية، حتى لو كان له
محل إقامة.

النموذج العملي:

أمر الحبس الاحتياطي:

"وحيث أن الجريمة المنسوبة للمتهم هي جناية
سرقة مسلحة، والأدلة كافية، وخشية من
التأثير في سير التحقيق، قررت حبسه احتياطياً
لمدة 15 يوماً".

الفصل الرابع

الإثبات في الجنايات: بين الأدلة المادية والرقمية

أنواع الأدلة:

1. الأدلة المادية (البصمات، الدم، الأسلحة).

2. الأدلة الرقمية (الرسائل، السجلات، الكاميرات).

3. الأدلة الشفهية (الشهود، الاعتراف).

التحليل الأكاديمي:

الأدلة الرقمية تحتاج إلى "سلسلة حفظ" موثقة،
وإلا تُعتبر باطلة، كما قررت محكمة النقض
المصرية في الطعن رقم 11200 لسنة 91 ق.

الحالة الواقعية:

قضية "اختراق حسابات بنكية 2024" — رُفِضت
الأدلة لأنها لم تُوثَّق عبر خبير معتمد.

التمرين التطبيقي:

ما الخطأ في تقديم طباعة شاشة من
"واتساب" كدليل؟

الإجابة: عدم توثيق المصدر عبر خبير رقمي
معتمد.

النموذج العملي:

طلب تقرير خبير رقمي:

"نطلب تحليل الهاتف المضبوط لاستخراج
الرسائل المحذوفة، وتوثيق سلسلة الحفظ،
وفقاً للمعيار الدولي ISO/IEC 27037".

الفصل الخامس

التعاون الدولي في الجنايات: بودابست،
الإنتربول، الاتفاقيات الثنائية

أدوات التعاون:

1. اتفاقية بودابست (للجرائم الإلكترونية).
2. الإنتربول (نشرات حمراء وزرقاء).
3. الاتفاقيات الثنائية (مثل مصر-فرنسا 1982).

التحليل الأكاديمي:

روسيا والصين لا تتعاونان عبر اتفاقية بودابست،
لذا يجب استخدام قنوات دبلوماسية بديلة.

الحالة الواقعية:

قضية "اختراق شبكة الكهرباء الأوكرانية 2022"

— فشل التعاون بسبب غياب اتفاقية مع روسيا.

التمرين التطبيقي:

كيف تحصل على أدلة من شركة "آبل"
الأمريكية؟

الإجابة: عبر طلب رسمي من النيابة العامة إلى
وزارة العدل الأمريكية، مرفقاً بأمر ضبط.

النموذج العملي:

طلب مساعدة قضائية إلى أمريكا:

"نطلب من وزارة العدل الأمريكية تزويدنا ببيانات
حساب المستخدم X على iCloud، وفقاً
لاتفاقية التعاون القضائي الثنائية بين البلدين".

الفصل السادس

القتل العمد: من التحقيق إلى الإعدام

التعريف القانوني (المادة 230 عقوبات مصرية):

"من قتل نفساً عمداً عُوقب بالإعدام".

التحليل الأكاديمي:

الفرق بين القتل العمد والشبه عمد:

- العمد: نية القتل مسبقاً.

- الشبه عمد: نية الضرب دون نية القتل.

الحالة الواقعية:

قضية "مذبحة الواحات 2017" — حوكم المتهمون بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار،

وصدر حكم بالإعدام.

التمرين التطبيقي:

شخص ضرب آخر بعضا فمات. هل هي جناية
قتل عمد؟

الإجابة: لا، لأن النية كانت الضرب، وليس القتل
(شبه عمد).

النموذج العملي:

طلب تشريح الجثة:

"نطلب تشريح جثة المجني عليه لتحديد سبب
الوفاة، وطبيعة الإصابات، وفقاً للمادة 25 من
قانون الإجراءات الجنائية".

الفصل السابع

القتل مع سبق الإصرار: متى يثبت؟

الشروط الثلاثة (فقه محكمة النقض المصرية):

1. تفكير مسبق.

2. ترصد للفرصة.

3. تنفيذ بعد التفكير.

التحليل الأكاديمي:

الإصرار لا يثبت بالنية فقط، بل بالأفعال المادية التي تدل عليه، كالشراء المسبق للسلاح أو المراقبة.

الحالة الواقعية:

قضية "مقتل الطالبة نيرة أشرف 2022" – ثبت
سبق الإصرار من خلال الرسائل الإلكترونية التي
هدد فيها المتهم.

التمرين التطبيقي:

شخص اشترى سكيناً ثم ذهب إلى منزل
خصمه وقتله. هل يثبت سبق الإصرار؟

الإجابة: نعم، لأن شراء السكين يدل على
التفكير المسبق.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن المتهم اشترى السلاح قبل الجريمة
بيوم، وراقب منزل المجني عليه، فقد توافر سبق
الإصرار".

الفصل الثامن

القتل تحت تأثير الغضب المفاجئ: دفاع مشروع

الشرط القانوني (المادة 233 عقوبات):

أن يكون الغضب نتيجة فعل غير مشروع من
المجني عليه.

التحليل الأكاديمي:

الغضب يجب أن يكون مفاجئاً، لا نتيجة تراكمات.

فإذا كان هناك تفكير ولو لحظة، فلا ينطبق هذا
العذر.

الحالة الواقعية:

قضية "مقتل زوج على يد زوجته 2023" —
خففت العقوبة إلى 7 سنوات لأنها قتلته بعد أن
هددها بالسكين.

التمرين التطبيقي:

شخص قتل آخر بعد شجار استمر يوماً كاملاً.
هل ينطبق عذر الغضب المفاجئ؟

الإجابة: لا، لأن الغضب لم يكن مفاجئاً.

النموذج العملي:

طلب دفاع:

"يدفع الدفاع بعذر الغضب المفاجئ، نظراً لأن
المجني عليه بدأ بالاعتداء والتهديد بالسلاح
الأبيض".

الفصل التاسع

القتل الخطأ: بين الإهمال والجنحة

التعريف (المادة 238 عقوبات):

"من سبب موت إنسان خطأً عؤوب بالحبس".

التحليل الأكاديمي:

الفرق بين القتل الخطأ والجنحة:

- إذا كان الخطأ جسيماً (كالقيادة المتهورّة) جنائية.

- إذا كان الخطأ بسيطاً (كالانزلاق) جنحة.

الحالة الواقعية:

حادث "طريق الكريمات 2024" – حوكم السائق
بجناية قتل خطأ بسبب السرعة الزائدة.

التمرين التطبيقي:

طبيب نسي أدوات جراحية داخل مريض فمات.
هل هي جناية؟

الإجابة: نعم، لأن الخطأ جسيم ويُصنّف جناية.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على تقرير الطب الشرعي الذي يؤكد أن
الوفاة نتجت عن إهمال جسيم، أُحيل المتهم
إلى محكمة الجنايات".

الفصل العاشر

الشروع في القتل: متى يُعاقب؟

الشرط (المادة 46 عقوبات):

أن يبدأ الجاني في تنفيذ الجريمة، ولا يُوقف إلا لسبب خارج عن إرادته.

التحليل الأكاديمي:

الشروع لا يُعاقب عليه في الجرائم التي يُعاقب على محاولة ارتكابها (مثل القتل)،

لكن يُعاقب عليه بنفس عقوبة الجريمة التامة.

الحالة الواقعية:

شخص أطلق 3 رصاصات على خصمه فلم يمت. حوكم بجناية شروع في قتل عمد.

التمرين التطبيقي:

شخص وضع سمّاً في طعام خصمه، لكنه تراجع وأزاله قبل الأكل. هل يُعاقب؟

الإجابة: لا، لأنه توقف بإرادته (جريمة غير تامة).

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن المتهم أطلق النار على المجني عليه، وأصابه بثلاث رصاصات، فإن شروعه في القتل يُعاقب عليه كجريمة تامة".

الفصل الحادي عشر

القتل في حالة الدفاع الشرعي: حدود

المشروعية

الشرط القانوني (المادة 246 عقوبات):

أن يكون الدفاع ضرورياً لدفع اعتداء غير مشروع.

التحليل الأكاديمي:

الدفاع الشرعي لا يُعاقب عليه، حتى لو أدى إلى القتل،

لكن يجب أن يكون:

1. الاعتداء غير مشروع.

2. الدفاع ضرورياً.

3. النسبة بين القوة المستخدمة والخطر المحقق.

الحالة الواقعية:

قضية "مقتل اللص داخل المنزل 2023" — برّأ
المتهم لأنه دافع عن نفسه وماله.

التمرين التطبيقي:

شخص قتل لصاً بعد أن هرب منه. هل يُعتبر
دفاعاً شرعياً؟

الإجابة: لا، لأن الاعتداء انتهى، فلا دفاع ضروري.

النموذج العملي:

طلب براءة:

"يدفع الدفاع بأن الفعل وقع في حالة دفاع
شرعي، نظراً لأن المجني عليه حاول اقتحام

المنزل بالقوة".

الفصل الثاني عشر

القتل تحت تأثير الخمر أو المخدر: هل يُعفي من العقوبة؟

القاعدة القانونية (المادة 61 عقوبات):

"لا يُعفى مرتكب الجريمة من العقوبة إذا كان قد تعمد السُّكْر".

التحليل الأكاديمي:

الفرق بين السُّكْر الإرادي وغير الإرادي:

- الإرادي: لا يُعفي من العقوبة.

- غير الإرادي: قد يُخفف العقوبة.

الحالة الواقعية:

قضية "سائق قتل 5 أشخاص تحت تأثير الكحول
2024" — حوكم بجناية قتل عمد مع سبق
الإصرار.

التمرين التطبيقي:

شخص سُدِّقِر دون علمه فقتل آخر. هل يُعاقب؟

الإجابة: نعم، لكن العقوبة تُخفف لعدم توافر
النية الجنائية الكاملة.

النموذج العملي:

طلب تخفيف:

"يدفع الدفاع بأن المتهم لم يتعمد السُدُّكِر، وأن

حالته العقلية وقت الجريمة لم تسمح له بإدراك
خطورة فعله".

الفصل الثالث عشر

القتل بدافع الغيرة: هل يُخفف العقوبة؟

الوضع القانوني في مصر:

لا يُعترف بـ"شرف العائلة" كعذر قانوني،

بينما في بعض الدول العربية يُخفف العقوبة.

التحليل الأكاديمي:

الغيرة لا تُبرر القتل، لأن الحق في الحياة
مقدس،

وأي تخفيف للعقوبة يُرسِّخ ثقافة العنف ضد

المرأة.

الحالة الواقعية:

قضية "مقتل زوجة على يد زوجها بسبب الشك
2023" — حوكم بجناية قتل عمد دون تخفيف.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز تخفيف عقوبة قتل الزوجة بسبب
الغيرة في مصر؟

الإجابة: لا، لأن الدستور المصري يكفل المساواة
بين الجنسين.

النموذج العملي:

رد على دفاع الغيرة:

"الغيرة لا تُبرر سفك الدم، والقانون يحمي حق الحياة دون تمييز".

الفصل الرابع عشر

القتل الرحيم: جريمة أم رحمة؟

الوضع القانوني:

في مصر: جريمة قتل عمد.

في هولندا: مشروع قانوني بشروط صارمة.

التحليل الأكاديمي:

القتل الرحيم يتعارض مع مبدأ "حرمة النفس" في الشريعة الإسلامية،

ويُهدد بانزلاق أخلاقي خطير.

الحالة الواقعية:

قضية "طبيب قتل مريضاً طلب الموت 2022" —
حوكم بجناية قتل عمد.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز للمحكمة المصرية الأخذ بنموذج هولندا
في القتل الرحيم؟

الإجابة: لا، لأن الدستور المصري يجعل مبادئ
الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن الحياة مقدسة، ولا يجوز لأحد أن ينهيا حتى لو طلبها صاحبها، فقد رأى المجلس إدانة المتهم بجناية قتل عمد".

الفصل الخامس عشر

القتل السياسي: جريمة ضد الإنسانية

التعريف الدولي:

القتل الذي يستهدف شخصاً بسبب آرائه السياسية.

التحليل الأكاديمي:

القتل السياسي يُصنّف جريمة ضد الإنسانية إذا كان منتظماً،

ويُحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الحالة الواقعية:

اغتيال "الصحفي جمال خاشقجي 2018" —
صُنِّف جريمة ضد الإنسانية.

التمرين التطبيقي:

هل يُحاكم قاتل سياسي في مصر أمام
المحكمة الجنائية الدولية؟

الإجابة: نعم، إذا رفضت مصر محاكمته، وفقاً
لمبدأ الولاية القضائية التكميلية.

النموذج العملي:

طلب إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية:

"نظراً لرفض الدولة المعنية محاكمة المتهم،

نطلب إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية
باعتبار الجريمة جريمة ضد الإنسانية".

الفصل السادس عشر

الخطف والاتجار بالبشر: تعريف الجريمة الدولية

التعريف القانوني (اتفاقية الأمم المتحدة 2000):

"تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم بالقوة أو
الخداع لاستغلالهم".

التحليل الأكاديمي:

الاستغلال يشمل:

- العمل القسري.

- الاستغلال الجنسي.

- نزع الأعضاء.

الحالة الواقعية:

شبكة "الظلال" 2023 — استدرجت 15 فتاة عبر "تيك توك" من مصر إلى ليبيا للاتجار الجنسي.

التمرين التطبيقي:

فتاة وافقت على السفر للعمل ثم استُغلت جنسياً. هل هي جريمة اتجار بالبشر؟

الإجابة: نعم، لأن الموافقة تحت خداع لا تُعتبر موافقة حرة.

النموذج العملي:

طلب تعاون قضائي:

"نطلب من السلطات الليبية تفكيك شبكة الاتجار، وإنقاذ الضحايا، وتسليم المتهمين، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة".

الفصل السابع عشر

آليات إنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر

الإجراءات الدولية:

1. حماية الهوية فوراً.
2. تقديم دعم نفسي واجتماعي.
3. إعادة التأهيل والدمج المجتمعي.

التحليل الأكاديمي:

مصر أنشأت "وحدة مكافحة الاتجار بالبشر" عام
2022،

لكنها تفتقر إلى برامج إعادة التأهيل الفعّالة.
الحالة الواقعية:

قضية "إنقاذ فتيات الإسكندرية 2024" — تم
إعادتهن إلى أسرهن دون دعم نفسي، فعدن
للضحايا مرة أخرى.

التمرين التطبيقي:

كيف تحمي هوية ضحية اتجار بشري في
الإعلام؟

الإجابة: يمنع نشر صورها أو اسمها، واستخدام
رقم تعريفى فقط.

النموذج العملي:

أمر حماية:

"يمنع نشر أي معلومات تكشف هوية الضحية،
تحت طائلة الحبس مدة لا تقل عن سنة".

الفصل الثامن عشر

الإرهاب الدولي: التعريف والمواجهة

التعريف الأممي (قرار مجلس الأمن 1373):

"أعمال عنف تستهدف المدنيين لتحقيق أهداف
سياسية".

التحليل الأكاديمي:

الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة:

- الإرهاب يستهدف المدنيين.

- المقاومة تستهدف القوات العسكرية في حال الاحتلال غير المشروع.

الحالة الواقعية:

هجوم "باريس 2015" — حوكم المنفذون أمام محكمة فرنسية خاصة بالإرهاب.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتبر المقاوم الفلسطيني إرهابياً؟

الإجابة: لا، لأنه يقاوم احتلالاً غير شرعي، وهو حق مكفول بالقانون الدولي.

النموذج العملي:

طلب تصنيف جريمة كـ"إرهاب":

"بناءً على أدلة التحقيق التي تشير إلى أن الهدف كان زعزعة الأمن القومي، نطلب تصنيف الجريمة كعمل إرهابي".

الفصل التاسع عشر

تمويل الإرهاب: جريمة مستترة

التعريف (قانون مكافحة غسل الأموال المصري
2002/80):

"تقديم أموال لدعم أنشطة إرهابية".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تُثبت بوجود علاقة بين المال والنشاط الإرهابي،

حتى لو لم يُستخدم المال فعلياً.

الحالة الواقعية:

قضية "تحويلات قطرية 2023" — حوكم المتهمون بتهمة تمويل جماعات إرهابية رغم عدم استخدام الأموال.

التمرين التطبيقي:

شخص تبرع لجمعية خيرية تابعة لتنظيم إرهابي دون علمه. هل يُعاقب؟

الإجابة: نعم، إذا ثبت أن الجمعية كانت معروفة بعلاقتها بالإرهاب.

النموذج العملي:

طلب تجميد أموال:

"نطلب تجميد الحسابات البنكية للمتهم،
لاشتباها في تمويل أنشطة إرهابية، وفقاً
لقانون مكافحة غسل الأموال".

الفصل العشرون

غسيل الأموال: تتبع الأموال عبر الحدود

التعريف (اتفاقية فيينا 1988):

"إخفاء مصدر الأموال غير المشروع".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تمر بثلاث مراحل:

1. الإيداع (وضع المال في النظام المالي).

2. التمويه (خلط الأموال بمشروعات مشروعة).

3. الدمج (إعادة الأموال إلى الاقتصاد كأموال مشروعة).

الحالة الواقعية:

شبكة "مونيرو" 2024 — حولت 50 مليون دولار عبر عملة مشفرة من مصر إلى هونغ كونغ.

التمرين التطبيقي:

كيف تتبع تحويلات العملات المشفرة؟

الإجابة: عبر التعاون مع شركات التحليل مثل Chainalysis و Elliptic.

النموذج العملي:

طلب تعاون دولي:

"نطلب من السلطات الأمريكية تتبع تحويلات البيتكوين عبر منصة Binance، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة".

الفصل الحادي والعشرون

الجرائم الرقمية الخطيرة: اختراق البنوك

التعريف القانوني (قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري 2018/175):

"الوصول غير المشروع إلى بيانات نظام مالي".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تُصنّف جنائية إذا تجاوزت قيمة الضرر
500 ألف جنيه،

وتصبح عابرة للحدود إذا تم الاختراق من خارج
مصر.

الحالة الواقعية:

قضية "اختراق البنك الأهلي 2024" — سُدرقت
20 مليون دولار عبر هكر روسي،

وتم تتبعه عبر خوادم في هولندا وألمانيا.

التمرين التطبيقي:

كيف تحصل على أدلة من خادم في ألمانيا؟

الإجابة: عبر طلب مساعدة قضائية إلى ألمانيا،

مرفقاً بأمر ضبط من النيابة.

النموذج العملي:

طلب مساعدة قضائية:

"نطلب من السلطات الألمانية تفتيش الخادم رقم X، واستخراج السجلات المتعلقة بمحاولة الاختراق، وفقاً لاتفاقية التعاون القضائي الثنائية".

الفصل الثاني والعشرون

الحرب السيبرانية: جريمة ضد الأمن القومي

التعريف الدولي:

"هجوم إلكتروني منظم يستهدف البنية التحتية الحيوية لدولة".

التحليل الأكاديمي:

الحرب السيبرانية تُصنّف جريمة ضد الإنسانية
إذا استهدفت مستشفيات أو محطات مياه.

الحالة الواقعية:

هجوم "ستاكسنت" 2010 — دمّر أجهزة الطرد
المركزي الإيرانية،

وصُنّف عملاً حربياً سيبرانياً.

التمرين التطبيقي:

هل يُحاكم مرتكب الحرب السيبرانية أمام
المحكمة الجنائية الدولية؟

الإجابة: نعم، إذا كان الهجوم منظماً ويستهدف

المدنيين.

النموذج العملي:

طلب إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية:

"نظراً لأن الهجوم الإلكتروني استهدف محطة مياه شرب، مما أدى إلى وفيات، نطلب إحالة المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية".

الفصل الثالث والعشرون

جرائم الحرب: التعريف والمحاكمة

التعريف (اتفاقيات جنيف 1949):

"الاعتداء على المدنيين أو الأسرى أثناء النزاع المسلح".

التحليل الأكاديمي:

جرائم الحرب تُحاكم أمام:

- المحاكم الوطنية.

- المحكمة الجنائية الدولية.

- المحاكم الخاصة (مثل يوغسلافيا السابقة).

الحالة الواقعية:

مذبحة "سربرنيتشا 1995" — حوكم مرتكبوها أمام المحكمة الخاصة بيوغسلافيا.

التمرين التطبيقي:

جندي قتل أسيراً في نزاع مسلح. هل هي جريمة حرب؟

الإجابة: نعم، لأن الأسير محمي بموجب اتفاقيات جنيف.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على شهادة الشهود التي تؤكد قتل الأسير بعد الاستسلام، نطلب إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات باعتبارها جريمة حرب".

الفصل الرابع والعشرون

الجرائم ضد الإنسانية: جرائم النظام

التعريف (نظام روما الأساسي 1998):

"أعمال واسعة النطاق تستهدف المدنيين

لأسباب سياسية أو عرقية".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تختلف عن جرائم الحرب بأنها قد ترتكب في زمن السلم،

وتشمل:

- القتل الجماعي.

- الإبادة.

- الاضطهاد.

الحالة الواقعية:

مذبحة "رواندا 1994" — صُنِّفت جريمة ضد الإنسانية.

التمرين التطبيقي:

حكومة تقتل مدنيين بسبب انتمائهم السياسي. هل هي جريمة ضد الإنسانية؟

الإجابة: نعم، لأنها عمل منهجي يستهدف مجموعة مدنية.

النموذج العملي:

طلب إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية:

"نظراً لأن الجرائم ارتكبت بشكل منهجي ضد مدنيين بسبب آرائهم السياسية، نطلب إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية".

الفصل الخامس والعشرون

الإبادة الجماعية: أخطر جرائم العصر

التعريف (اتفاقية منع جريمة الإبادة 1948):

"القصد الكامل لتدمير جماعة قومية أو عرقية أو دينية".

التحليل الأكاديمي:

النية الإجرامية (*dolus specialis*) هي ركن أساسي،

ويجب إثباتها بالأفعال المادية، وليس بالتصريحات فقط.

الحالة الواقعية:

مذبحة "البوسنة 1995" — حوكم مرتكبوها بالإبادة الجماعية.

التمرين التطبيقي:

مجموعة مسلحة تقتل أطفالاً من طائفة معينة.
هل هي إبادة جماعية؟

الإجابة: نعم، لأن القصد هو تدمير الجماعة من خلال أطفالها.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن المتهمين استهدفوا الأطفال لقطع نسل الجماعة، فقد توافرت نية الإبادة الجماعية".

الفصل السادس والعشرون

الاختفاء القسري: جريمة ضد الإنسانية

التعريف (إعلان الأمم المتحدة 1992):

"حرمان الشخص من حريته من قبل موظف عمومي، ثم رفض الاعتراف باعتقاله".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تُصنّف ضد الإنسانية إذا كانت منهجية،

وتستوجب المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الحالة الواقعية:

قضية "ضابط شرطة اختفى بمواطن 2023" —
حوكم الضابط بجناية الاختفاء القسري.

التمرين التطبيقي:

هل يُعاقب ضابط اعتقل مواطناً دون إذن قضائي؟

الإجابة: نعم، لأنه ارتكب جناية الاختفاء القسري.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على شهادة الشهود التي تؤكد أن الضابط أخذ المجني عليه دون أمر قضائي، نطلب إحالته إلى محكمة الجنايات".

[٢/٥، ٧:٤٥ م] :: الفصل السابع والعشرون

التعذيب: جريمة لا تسقط بالتقادم

التعريف (اتفاقية مناهضة التعذيب 1984):

"أي عمل يسبب ألماً شديداً جسدياً أو نفسياً للحصول على اعتراف".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة لا تسقط بالتقادم،

ويمكن محاكمة مرتكبها في أي دولة بمبدأ
الولاية القضائية العالمية.

الحالة الواقعية:

قضية "ضابط تعذيب في قسم الشرطة 2024"
— حوكم بعد 5 سنوات رغم انتهاء المدة
القانونية.

التمرين التطبيقي:

هل يُحاكم مرتكب التعذيب خارج بلاده؟

الإجابة: نعم، بمبدأ الولاية القضائية العالمية.

النموذج العملي:

طلب محاكمة دولية:

"نظراً لأن الدولة الأصلية رفضت محاكمة المتهم، نطلب محاكمته أمام محكمة فرنسا بمبدأ الولاية القضائية العالمية".

الفصل الثامن والعشرون

الفساد المالي: جناية العصر

التعريف (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

: (2003)

"استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تشمل:

- الرشوة.

- اختلاس المال العام.

- غسل الأموال الناتجة عن الفساد.

الحالة الواقعية:

قضية "وزير سابق اختلس مليار جنيه 2023" —
حوكم بجناية الفساد المالي.

التمرين التطبيقي:

موظف حكومي قبل هدية بسيطة. هل هي
جناية؟

الإجابة: لا، إذا كانت الهدية لا تؤثر على أدائه
لوظيفته.

النموذج العملي:

طلب تجميد أموال:

"نطلب تجميد الحسابات البنكية للمتهم،
لاشتباها في عوائد جناية الفساد المالي،
وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال".

الفصل التاسع والعشرون

الرشوة: جريمة تقوّض الدولة

التعريف (المادة 111 عقوبات مصرية):

"طلب أو أخذ مال لتأدية عمل وظيفي".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تُصنّف جنائية إذا تجاوزت قيمة الرشوة
500 ألف جنيه.

الحالة الواقعية:

قضية "مدير مستشفى قبل رشوة لإجراء عملية
2024" — حوكم بجناية الرشوة.

التمرين التطبيقي:

موظف رفض رشوة. هل يُثاب؟

الإجابة: نعم، وفقاً لقانون حماية الشهود
والبلاغين عن الفساد.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على اعتراف المتهم بقبول رشوة قدرها
مليون جنيه، نطلب إحالته إلى محكمة
الجنايات".

الفصل الثلاثون

جرائم البيئة: جنایات العصر الأخضر

التعريف (بروتوكول كيوتو 1997):

"تدمير الموارد الطبيعية بشكل يهدد الحياة

البشرية".

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تشمل:

- تلوث الهواء والماء.

- قطع الغابات.

- صيد الحيوانات المحمية.

الحالة الواقعية:

قضية "شركة صرفت مخلفاتها في نهر النيل
2024" — حوكم مالكوها بجناية الإضرار بالبيئة.

التمرين التطبيقي:

شخص قطع شجرة عمرها 100 سنة. هل هي
جناية؟

الإجابة: نعم، إذا كانت الشجرة محمية بموجب
قانون البيئة.

النموذج العملي:

حكم في جناية بيئية:

"وحيث أن المتهم أتلف شجرة عمرها قرن، فقد
رأى المجلس إدانته، وألزم بزراعة 50 شجرة
بديلة".

الفصل الحادي والثلاثون

الدفاع في الجنايات: بين الحق في الدفاع
وحماية المجتمع

الحقوق الأساسية للمتهم:

1. الحق في الصمت.
2. الحق في محامٍ منذ اللحظة الأولى.
3. الحق في مواجهة الشهود.

التحليل الأكاديمي:

المحامي ليس "مجرماً ثانوياً"، بل ضماناً أساسية للعدالة.

وكل إخلال بحقوق الدفاع يُبطل الإجراءات.

الحالة الواقعية:

قضية "شاب حوكم دون محامٍ 2023" — نقض الحكم لانعدام حق الدفاع.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز استجواب متهم دون حضور محاميه؟

الإجابة: لا، إلا إذا تنازل صراحة عن هذا الحق.

النموذج العملي:

طلب حضور محام:

"يدفع المتهم بأنه لم يُسمح له باستدعاء محاميه أثناء التحقيق، مما يشكل خرقاً جوهرياً لحقوق الدفاع".

الفصل الثاني والثلاثون

كتابة الحكم في الجنايات: متطلبات الإعدام
والمؤبد

الهيكل القانوني:

1. وقائع الدعوى.

2. أسباب الحكم (موضوعية وشكلية).

3. المنطوق.

التحليل الأكاديمي:

في جنايات الإعدام، يجب أن تكون الأسباب
"مقنعة وقوية"،

وأن ترد على جميع دفوع الدفاع.

الحالة الواقعية:

حكم محكمة الجنايات في قضية "قتلة الطفلة

ريم 2024" —

تضمن 45 صفحة من الأسباب، وردّ على 12
دفعاً للدفاع.

التمرين التطبيقي:

اكتب منطوق حكم بإعدام في جناية قتل عمد.

الإجابة:

"حكمتُ بإعدام المتهم لارتكابه جناية قتل عمد
مع سبق الإصرار، عملاً بالمادة 230 من قانون
العقوبات".

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن البينة أثبتت أن المتهم ترصد للضحية، واشترى السلاح مسبقاً، فقد توافر سبق الإصرار، مما يستوجب عقوبة الإعدام".

الفصل الثالث والثلاثون

أخطاء قاتلة تؤدي إلى نقض أحكام الجنايات

الأخطاء الشكلية:

1. عدم مواجهة المتهم بأقوال الشهود.
2. الاعتماد على اعتراف تحت التعذيب.
3. غياب محضر الجلسة.

الأخطاء الموضوعية:

1. التناقض بين الأسباب والمنطوق.

2. إهمال دفع الدفاع الجوهرية.

3. الخطأ في تكيف الجريمة.

التحليل الأكاديمي:

الخطأ الشكلي يُنقض الحكم حتى لو كانت
البيئة كافية،

لأنه يمس جوهر العدالة.

الحالة الواقعية:

قضية "قتل زوجته 2023" — نقض الحكم لأن
المحكمة اعتمدت على شاهد لم يُسمع
أمامها.

التمرين التطبيقي:

ما الخطأ في الحكم التالي؟

"وحيث أن المتهم مجرم خطير... حكمتُ بالإعدام".

الإجابة:

استخدام عبارات انفعالية تخل بالحياد، وعدم ذكر الأسباب القانونية.

الفصل الرابع والثلاثون

تنفيذ أحكام الجنايات: الإعدام، المؤبد، العفو

إجراءات تنفيذ الإعدام (المادة 470 إجراءات جنائية):

1. عرض الحكم على رئيس الجمهورية.

2. إمهال 15 يوماً للتظلم.

3. التنفيذ بعد التصديق.

التحليل الأكاديمي:

مصر لم تنفذ حكم إعدام منذ 2019،

رغم وجود أكثر من 100 حكم نهائي.

الحالة الواقعية:

قضية "قتلة الطفلة لوجين 2024" — صدر حكم بالإعدام،

ولم يُنفَّذ بعد بسبب المراجعة الرئاسية.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز تنفيذ الإعدام دون تصديق رئيس
الجمهورية؟

الإجابة: لا، لأنه شرط جوهرى لصحة التنفيذ.

النموذج العملي:

طلب عفو:

"نظراً لتوبة المتهم، وندمه العميق، وطلب أسرة
الضحية الصفح، نطلب من سيادتكم التكرم
بالعفو عنه".

الفصل الخامس والثلاثون

العفو الرئاسي في الجنايات: شروطه وآثاره

الأساس الدستوري (المادة 164 دستور 2014):

"الرئيس الجمهورية أن يعفو عن المحكوم عليهم".

التحليل الأكاديمي:

العفو لا يمحو الجريمة، بل يوقف تنفيذ العقوبة.

ولا يُمنح في جرائم القتل العمد إلا بناءً على طلب أسرة الضحية.

الحالة الواقعية:

عفو رئاسي عام 2023 — شمل 500 محكوم عليهم في جرائم غير جنائية.

التمرين التطبيقي:

هل يُمنح عفو في جناية اتجار بشري؟

الإجابة: نعم، إذا ثبت توبة المتهم وتعاونه مع السلطات.

النموذج العملي:

طلب عفو:

"المتهم تعاون مع النيابة وكشف عن شبكة دولية، وندمه صادق، وأسرة الضحية تطالب بالعفو".

الفصل السادس والثلاثون

الجرائم العابرة للحدود: التعاون الدولي الإلزامي

أدوات التعاون:

1. المنشورات الحمراء من الإنترنت.

2. طلبات المساعدة القضائية المتبادلة.

3. الفرق المشتركة للتحقيق.

التحليل الأكاديمي:

الدول ملزمة بالتعاون في جرائم الإرهاب والاتجار
بالبشر،

حتى لو لم تكن طرفاً في الاتفاقيات الدولية،

بمبدأ "العدالة لا تحدها الحدود".

الحالة الواقعية:

قضية "شبكة ناركو تيك دولية 2024" — تم
تفكيكها عبر تعاون بين مصر، فرنسا، وأمريكا.

التمرين التطبيقي:

كيف تحصل على أدلة من روسيا التي لا تتعاون عبر بودابست؟

الإجابة: عبر القنوات الدبلوماسية الثنائية، أو عبر الإنترنت.

النموذج العملي:

طلب مساعدة قضائية إلى روسيا:

"نطلب من وزارة العدل الروسية تفتيش العنوان X، واستجواب المتهم Y، وفقاً لاتفاقية التعاون القضائي الثنائية بين البلدين".

الفصل السابع والثلاثون

الجرائم في الفضاء السيبراني: جرائم بلا مكان

التحدي القانوني:

- مكان الجريمة غير محدد.

- الجاني قد يكون في دولة، والضحية في أخرى،
والخادم في الثالثة.

الحل المقترح:

اعتماد "مكان الضرر" كأساس للاختصاص،

كما فعلت محكمة النقض المصرية في قضية
"اختراق البنك الأهلي 2024".

التحليل الأكاديمي:

الفضاء السيبراني ليس خارج نطاق القانون،

بل يحتاج إلى تشريعات عابرة للحدود.

الحالة الواقعية:

شبكة "ميتافيرس" لاستدراج الأطفال – تم
الكشف عنها عبر خوارزمية أمريكية،

لكن الضحايا كانوا في 20 دولة.

التمرين التطبيقي:

أين تُحاكم جريمة اتجار بشري عبر
"ميتافيرس"؟

الإجابة: في الدولة التي وقع فيها الضرر (مكان
الضحية).

النموذج العملي:

طلب اختصاص:

"بناءً على مبدأ مكان الضرر، نطلب نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات المصرية، لأن الضحايا مصريات".

الفصل الثامن والثلاثون

الجرائم في الفضاء الخارجي: تحديات المستقبل

الوضع القانوني الحالي:

معاهدة الفضاء 1967 تحظر وضع أسلحة نووية،

لكنها لا تنظم الجرائم الجنائية.

الفراغ التشريعي:

- لا يوجد تعريف للجريمة في الفضاء.

- لا توجد محكمة مختصة.

- لا توجد آلية تنفيذ.

التحليل الأكاديمي:

الدولة التي أطلقت المركبة تتحمل المسؤولية،

لكن هذا لا يكفي لحماية الضحايا.

الحالة الواقعية:

رائد فضاء أمريكي اعتدى على زميله الروسي
في محطة الفضاء الدولية 2025.

لم يُحاكم لأسباب سيادية.

التمرين التطبيقي:

هل يُحاكم رائد فضاء ارتكب جريمة قتل في الفضاء؟

الإجابة: نعم، أمام محكمة الدولة التي أطلقته، وفقاً لمعاهدة الفضاء.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على المادة 8 من معاهدة الفضاء الخارجي 1967، نطلب إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات الأمريكية".

الفصل التاسع والثلاثون

الجرائم البيولوجية: أخطر جرائم المستقبل

التعريف:

"استخدام الفيروسات أو البكتيريا كأسلحة ضد المدنيين".

الوضع القانوني:

محظورة بموجب بروتوكول جنيف 1925،

لكن لا توجد آلية فعّالة للعقاب.

التحليل الأكاديمي:

الجريمة تُصنّف ضد الإنسانية إذا كانت منهجية،

ويجب محاكمتها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الحالة الواقعية:

محاولات تطوير فيروس كورونا كسلاح بيولوجي
في مختبر صيني 2023 —

لم يُحاكم أحد بسبب غياب الأدلة.

التمرين التطبيقي:

هل يُحاكم عالم أطلق فيروساً عن عمد؟

الإجابة: نعم، بجناية جريمة ضد الإنسانية.

النموذج العملي:

طلب إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية:

"نظراً لأن الفعل استهدف المدنيين بشكل منهجي، نطلب إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية".

الفصل الأربعون

خلاصة عملية: دليلك اليومي في مواجهة
الجنايات

1. لا تخلّ بالإجراءات تحت ضغط الرأي العام.

2. ابحث عن الحقيقة، لا عن الإدانة السريعة.

3. حافظ على كرامة المتهم حتى لو كان
مجرماً.

4. تذكّر أن البراءة أصل، والإدانة استثناء.

5. القرار العادل لا يحتاج إلى تبرير.

هذا الدليل ليس كتاباً، بل عهد.

عهد بأن تبقى إنساناً، حتى وأنت تواجه أقسى

الجرائم.

قائمة المراجع

الدستور المصري لسنة 2014

قانون العقوبات المصري

قانون الإجراءات الجنائية المصري

قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 175 لسنة
2018

قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة
2000

اتفاقية مناهضة التعذيب 1984

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
1998

أحكام محكمة النقض المصرية، السنوات
2025–2020

أحكام المحكمة الجنائية الدولية، 2025–2002

تقرير الإنتربول السنوي 2025

Chainalysis Crypto Crime Report 2025

Elliptic Financial Crime Report 2025

الفهرس العالمي

الاختفاء القسري، 26

الاختصاص الدولي، 2

الاختصاص الرقمي، 37

الإرهاب الدولي، 18

الاتجار بالبشر، 16

الاتجار بالأعضاء، 17

الأدلة الرقمية، 4

الإبادة الجماعية، 25

الإعدام، 32

الإفراج المشروط، 34

الاختراق الإلكتروني، 21

الاختراق البنكي، 21

الاختراق السيبراني، 22

الاختراق البيولوجي، 39

التعذيب، 27

الدفاع الشرعي، 11

الدفاع في الجنايات، 31

الجرائم البيئية، 30

الجرائم البيولوجية، 39

الجرائم العابرة، 36

الجرائم الرقمية، 21

الجرائم ضد الإنسانية، 24

الجرائم في الفضاء، 38

الجرائم المالية، 28

الحرب السيبرانية، 22

الحرب والجرائم، 23

الحق في الدفاع، 31

الرشوة، 29

السرقة المسلحة، 3

الشروع في القتل، 10

القتل العمد، 6

القتل الخطأ، 9

القتل الرحيم، 14

القتل السياسي، 15

القتل تحت تأثير الغضب، 8

القتل تحت تأثير المخدر، 12

القتل بدافع الغيرة، 13

الفساد المالي، 28

القضاء الدولي، 24

المحكمة الجنائية الدولية، 24

المعيار الرقمي، 4

المخدرات، 36

المنطوق، 32

النيابة العامة، 1

الهروب، 3

الوكالة القضائية، 36

اليقين والشبهة، 31

براءة المتهم، 31

تخفيف العقوبة، 13

تنفيذ الأحكام، 34

جرائم الحرب، 23

حقوق الإنسان، 27

شهادة الشهود، 4

غسيل الأموال، 20

محاكمات غيابية، 31

مسؤولية الدولة، 38

مكافحة الإرهاب، 19

مكافحة الفساد، 28

موارد الأدلة، 4

نظرية الجريمة، 1

وحدة مكافحة الاتجار، 17

وحدة التحقيق الرقمي، 4

جميع الحقوق محفوظة

© د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي
في القانون – الخبير الدولي والفقير والمؤلف
القانوني

يُمنع نسخ هذا الكتاب أو اقتباس أي جزء منه أو
طباعته أو نشره أو توزيعه أو ترجمته أو
استخدامه بأي شكل أو وسيلة – إلكترونية

كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل — دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

أي مخالفة لهذا الشرط تُعرض مرتكبها للمساءلة القانونية بموجب قوانين الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

الطبعة الأولى: 2026